رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 4 / 1 / 2023
تاريخ قبول البحث 26 / 2 / 2023

دراسة ميدانية: لإمكانية قيام النظام الرئاسي في العراق

A field study: of the possibility of establishing a presidential system in Iraq

سجى عادل ابراهيم
جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية
Saja Adel Ibrahim
Tikrit University /College of Political Science
saja.a@st.tu.edu.iq

أ . د . حازم صباح احميد
جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية
Prof. Dr. Hazim Sabah Ahmied
Tikrit University /College of Political Science
dr.hazim72@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

أن النظام البرلماني العراقي نظام بقي يواجه مختلف التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، لذا إرتأت هذه الدراسة إجراء دراسة ميدانية حول مستقبل النظام البرلماني وهل بالإمكان قيام النظام الرئاسي في المستقبل، وعن طريق استبيان عينة من المجتمع تشتمل على طلبة أساتذة من مختلف الجامعات العراقية بواقع (150) أُستاذاً، وطلبة الدراسات العليا بواقع (150) طالباً. وبعد الانتهاء من الدراسة وتحليل نتائجها تبَّين أن النسبة الأكبر الجمهور ومن كلا فئتي العينة أبدوا عدم رغبتهم بالنظام البرلماني وأدوا التحول نحو النظام الرئاسي.

الكلمات المفتاحية: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، خطوات الدراسة نظرياً، خطوات الدراسة عملياً، تحليل النتائج وتفسيرها.

Abstract

The Iraqi parliamentary system remained facing various political, economic and social challenges and even cultural, so this study has taken a field study on the future of the parliamentary system and is possible to establish the presidential regime in the future and through a sample questionnaire After completion of the study and analyzing its findings, it was found that the largest public and both sample categories had not been desirable to the parliamentary system and added the transformation towards the presidential regime.

Keywords: Parliamentary System, Presidential System, Results Analysis and Interpretation.

المقدمة

أن النظام البرلماني الذي طُبّق في العراق بعد إقراره في دستور عام 2005، كان نظاماً برلمانياً هجيناً، إذ لم يأخذ من النظام البرلماني سوى الاسم وبعض الاسس والقواعد، لأن هذا النظام انحرف عن أُسس وخصائص النظام البرلماني الحقيقية. مما جعل البعض يطلب أو يصرح بالتحول نحو النظام الرئاسي في العراق على اعتبار أن هذا الأخير هو النظام السياسي الانجح والأكثر ملائمة لواقع العراق المتأزم نتيجة جملة من التحديات السياسية منها المحاصصة والديمقراطية التوافقية، والاجتماعية ومنها سوء إدارة التعدد الاجتماعي، وكذلك الثقافية والتي تتمحور حول غياب الوعي والثقافة السياسيين. لذا ومن أجل الوصول إلى نتيجة ملموسة تبرهن على ان النظام البرلماني يعاني من مساوئ وبأن الانتقال للنظام الرئاسي هو الحل الانسب كان البحث عبارة عن دراسة ميدانية تم إجراءها للتعرف والاطلاع على آراء وتوجهات الشرائح الاجتماعية والاكاديمية والتي اقتصرت على شريحتي الأساتذة الجامعيين وطلبة الدراسات العليا. إن مسألة التحول نحو النظام الرئاسي في العراق وإمكانية نجاح ذلك ليس بالأمر السهل والممكن، لأنه يخضع لجملة من

الاجراءات والخطوات المعقدة. ولكننا في هذا الفصل سندرس إمكانية التحول نحو النظام الرئاسي في العراق دراسة ميدانية في مجتمع الدراسة (العراق)، وسنتعرف على آراء العينات حول موضوع البحث.

اهمية البحث: تتجسد اهمية هذا البحث في التعرف على آراء وتوجهات العينة محل الدراسة (أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا) في تخصصي العلوم السياسية والقانون باعتبارهم الشريحة الأنسب لفهم طبيعة تساؤلات البحث الميداني، ومن اجل الحصول والوصول لإجابات دقيقة تخدم البحث.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول موضوع غاية في الأهمية ألا وهو أن النظام البرلماني العراقي عانى وبقي يُعاني من بعض التحديات التي أفقدته القدرة على القيام بعملية بناء ديمقراطي حقيقية ومتكاملة. وان التحول نحو النظام الرئاسي يتطلب التعديل الدستوري والاستفتاء الشعبي الدستوري.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن النظام البرلماني المطبّق في العراق يُعاني من العديد من التحديات أو السلبيات التي تُحِد من فاعليته وأداءه السياسي وغير السياسي مما حدا بالبعض للعزوف عن النظام البرلماني والتطلع نحو نظاماً رئاسياً حقيقياً ينتشل العراق مما يُعاني منه النظام البرلماني وهذا ما نتج عند تحليل نتائج استمارات الاستبانة.

منهجية البحث: من اجل التوصل إلى نتائج دقيقة حول آراء وتوجهات العينة التي أُختير طرح الاستبانة عليها، فقد تم استخدام المنهج الاحصائي. كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من أجل تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

هيكلية البحث: من اجل الإلمام بموضوع الدراسة من جميع جوانبه فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومتن البحث الذي تضمن مبحثين، الاول كان عن خطوات البحث الميداني نظرياً وتضمن عدة فروع. اما المبحث الثاني فقد تضمن نتائج البحث الميداني ومناقشتها. كما تضمن البحث خاتمة واستنتاجات.

المبحث الاول: دراسة ميدانية لإمكانية قيام النظام الرئاسي في العراق

تُعَد الدراسة الميدانية عنصراً أساسياً من أدوات جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المراد إجراء الدراسة الميدانية بشقيها النظري والعملي حولها، إذ يُناقش هذا البحث إجراءات الدراسة الميدانية من منهج ومجتمع وعينة الدراسة وكيفية اختيارها، وأدوات الدراسة. كما سيتناول أخيراً المعالجة الاحصائية، وذلك وفق مطلبين:

المطلب الاول: خطوات الدراسة: نظرياً

لغرض التوصل إلى نتائج حول الظاهرة محل الدراسة، لابد من إتباع عدد من الخطوات أهمها:

أولاً: أهمية وهدف الدراسة: تتضح أهمية هذه الدراسة الميدانية من خلال التعرف على توجهات وآراء عينة الدراسة والتعرف على ميولهم القوية أو المتوسطة أو الضعيفة نحو النظام الرئاسي أو الوضع الحالي للنظام البرلماني، أما هدف الدراسة هو التعرف على مواقف الرضا أو عدمه من عينة الدراسة في ميولهم بالتمسك بالنظام البرلماني الحالي أو تطلعهم في التغيير نحو نظام آخر مختلف تماماً وهو النظام الرئاسي.

ثانياً: منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي (التحليلي)، والذي تحاول الدراسة من خلاله التعرف على أهم النتائج حول موضوع الدراسة، فمن خلال هذا المنهج سيتم التعرف على النتائج الخاصة بتوجهات وميول طلبة الدراسات العليا وأساتذة الجامعات سواء ببقاء النظام البرلماني على أنه الأصلح والأنفع للعراق، أو بالتحول نحو النظام الرئاسي كبديل يعالج المشاكل او العقبات التي يعاني منها النظام البرلماني. كما استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي في جمع المعلومات والبيانات من عينات الدراسة وتنظيمها وتبويبها وعرضها ضمن جداول احصائية.

ثالثاً: عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من مجموعة من أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا في جامعات بغداد، تكريت، كركوك. إذ تم اختيار العينة لتمثل مجتمع الاستبيان بصورة دقيقة ووفقاً للقوانين الاحصائية.

رابعاً: مجالات الدراسة: لا يخلو العمل الميداني من الحاجة إلى أخذ آراء واستطلاع آراء العينة في الاجراءات والفقرات التي ستُطرَح في استمارة الاستبيان وتشخيصها للواقع. ومما لاشك فيه أن تحديد الدراسة لمجالات البحث تُعَد خطوة اخرى مكملة للدراسة وفق خطوات منسقة ومتكاملة وتلك المجالات هي:

1- المجال البشري: يشمل طلبة وأساتذة من محافظة صلاح الدين، بغداد، كركوك.

2- المجال المكاني: كليات العلوم السياسية في جامعات كل من بغداد، كركوك وتكريت.

خامساً: أداة الدراسة : ويُقْصَد بأداة الدراسة استمارة الاستبيان والتي تتضمن:

1- استمارة الاستبيان:

عُدّت استمارة الاستبيان من قبل الباحثة أولاً، وقد تضمنت (10) أسئلة أو فقرات كل فقرة أو سؤال من هذه الأسئلة تضمن بدوره ثلاث خيارات هي: لا أتفق، أتفق، لا أهتم. وبعدها قُدّمت هذه الاستمارة إلى الأستاذ المشرف، وبعد التعديل عليها عُرِضت على مجموعة من المحكمين وهم أساتذة جامعيين في تخصصات العلوم السياسية والقانون وفي كليات كل من بغداد وتكريت وكركوك، إذ قدموا ملاحظاتهم وتقويماتهم وتصويباتهم عليها وبعد تحكيم الاستمارة من قبلهم عُرِضت بشكلها النهائي على عينة الدراسة.

2- مدة اجراء الاستبيان: استغرقت عملية توزيع استمارة الاستبيان على أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا (21) يوماً، إذ جرت خلال الفترة من 11/2 إلى 11/23. تخلل هذه الفترة الكثير من المصاعب والمتاعب نظراً أن مجتمع العينة ليس في مكان واحد وانما في محافظات متباعدة عن بعضها البعض.

3- ادخال وتحليل البيانات: وبعد دمع الاستمارات وفحصها وترقيمها وترميزها وتفريغها، تم ادخالها في برنامج التحليل الاحصائي **(SPSS)** في **(Microsoft Excel 2016)**، وتحليل البيانات ودراسة خصائصها، ومن ثم استخراج النتائج وعرضها في شكل جداول وسوم توضيحية. وهذا ما سيتم عرضه

المطلب الثاني: المعالجة الاحصائية وتحليل البيانات

وفي هذه المرحلة سيتم اجراء العمليات الحسابية على البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة ، وذلك عبر إدخالها في البرنامج الحسابي (SPSS)، ومن ثم تمثيلها بالجداول الاحصائية وبالرسوم البيانية.

أولاً: الجداول والرسوم البيانية: من أجل التوصل إلى النتائج الصحيحة ، لابد من استخدام الجداول الاحصائية لتحتوي على جميع البيانات التي توصلت لها الدراسة. ومن ثم نمثّل البيانات أو النسب بالرسوم البيانية وذلك في الفقرة (ثانياً) من هذا المطلب. والجداول الاحصائية هي كالتالي:

تحليل بيانات الأساتذة: وهنا سيتم تحليل نتائج أساتذة الجامعات بمعزل عن تحليل بيانات طلبة الدراسات العليا. وكل فقرة على حدا وبحسب نوع المقياس الذي تم استخدامه وفي جداول احصائية، ومن ثم تمثيل نسبها بيانياً وكما يأتي:

أ- **الفقرات ذوات المقياس الثلاثي:** وهي الفقرات من (1-10)، وكما يأتي:

جدول وشكل رقم (1)

الفقرة (1): حقت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2005، أهدافها المرجوة.

لا أتفق	أتفق	غير مهتم	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
119	23	8	.74785	1.5333	2,74	1

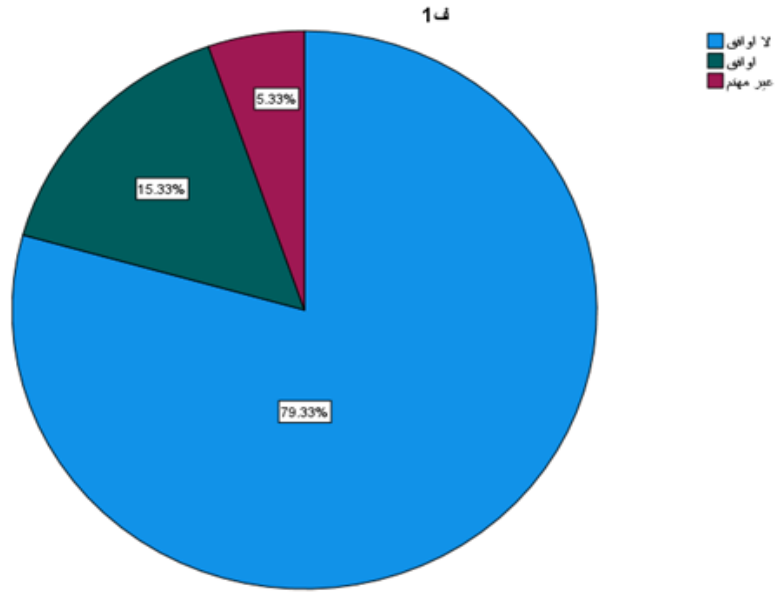

شكل رقم (1) هل حققت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2003، أهدافها المرجوة

أظهرت نتائج الاجابات على السؤال (1)، من فئة الأساتذة وعلى الخيار الأول (119)، ممن لا يتفقون على أن التجربة البرلماني في العراق كانت قد حققت أهدافها المرجوة وكانوا يشكّلون (79.33%) من المجموع الكلي للفئة (150)، أما الذين أتفقوا على أن التجربة البرلمانية كانت قد حققت فعددهم (23) وشكّلوا نسبة (15.33%)، بينما الأساتذة الغير مهتمين بالإجابة على السؤال فهم (8) وشكّلوا نسبة (5.33%). وكان الانحراف المعياري لهذا السؤال (.74785)، بينما كان المتوسط الحسابي (1.5333)،والمتوسط المرجّح لهذة الفقرة هو(2,74) وهذا السؤال أخذ الرتبة (1) كأعلى متوسط حسابي مرجّح. وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (2)

الفقرة (2): أنتَ من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي.						
لا أتفق	أتفق	غير مهتم	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
47	95	8	.68620	1.8400	2,26	5

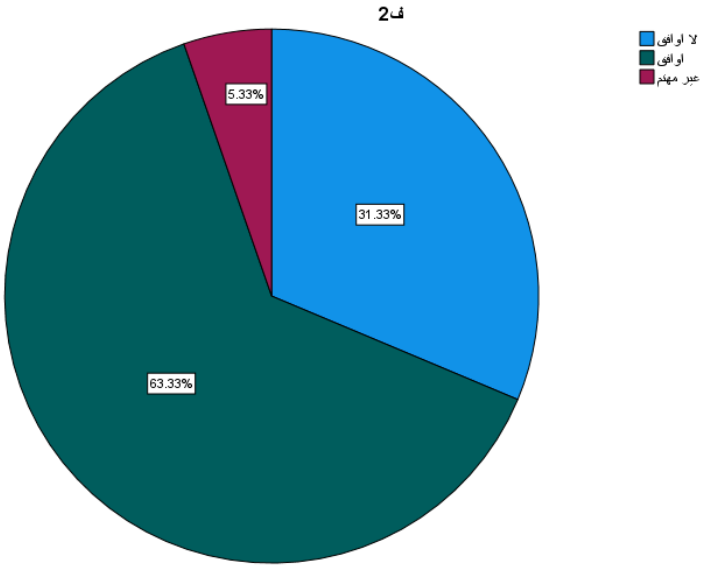

شكل رقم (2) أنتَ من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي

كما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه، بأن (47) من مجموع (150) وهم ما شكّلوا نسبة (31.33%) من الأساتذة لم يؤيدوا بإجابتهم الانتقال إلى النظام الرئاسي، أما الذين أيدوا ذلك فهم (95) وشكّوا نسبة (63.33%) وكانت هذه النسبة أكبر، والذين لم يهتموا بالإجابة على السؤال فهم (8) ونسبتهم (5.33%)، إذ كان الانحراف المعياري هنا (.68620)، والمتوسط الحسابي (1.8400)، وكان المتوسط الحسابي المرجّح لهذا السؤال (2,26) وحصل على الرتبة (5) بحسب أعلى متوسط مرجّح.

جدول وشكل رقم (3)

الفقرة (3): النظام الرئاسي يعالج المشاكل والتحديات التي يُعاني منها العراق.						
لا أتفق	أتفق	غير مهتم	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
50	92	8	.72154	2.0533	2,28	4

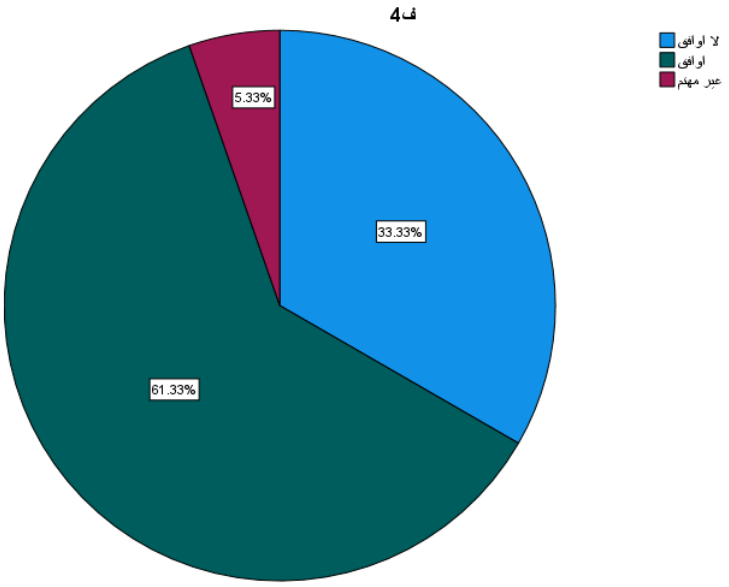

شكل رقم (3) النظام الرئاسي يعالج المشاكل والتحديات التي يُعاني منها العراق

أما الأساتذة الذين اجابوا بـ (لا أوافق) على ان النظام الرئاسي يعالج المشاكل التي يعاني منها العراق فهم (50) من مجموع الفئة التي تمثلت بـ (150) أُستاذاً أي ما يمثلون نسبة (33.33%) من مجموعهم. والذين أجابوا بـ (أوافق) (92) أي ما يمثل نسبة (61.33%) وهي النسبة الأكبر في هذا السؤال، أما الذين لم يهتموا بالإجابة على السؤال فهم (8) أي بنسبة (5.33%)، وكان الانحراف المعياري هنا(.72154)، أما المتوسط الحسابي فكان (2.0533)، بينما كان المتوسط المرجّح (2,28) والذي أخذ الرتبة (4). وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (4)

الفقرة (4): النظام السياسي الملائم والأصح لواقع العراق.						
برلماني	رئاسي	مختلط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط الحسابي
32	95	23	.72996	1.8067	1,94	7

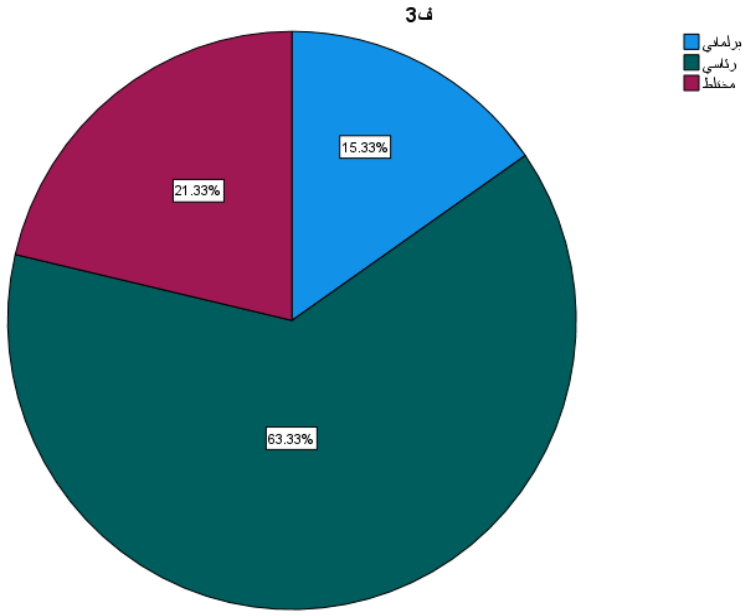

شكل رقم (4) النظام السياسي الأصلح والملائم لواقع العراق

أما في الاجابة عن ماهو النظام السياسي الأصلح لواقع العراق، فأجاب (32) أُستاذاً (بالبرلماني) وهم شَكّلوا نسبة (15.33%) من مجموع (150)، أما الذين أجابو منهم بـ (رئاسياً) فعددهم (95) أي بنسبة (63.33%) وهم أعلى نسبة في هذا السؤال، فيما لم يهتم (23) منهم بالاجابة وشكّلوا نسبة (21.33%)، فكان الانحراف المعياري (.72996)، وكان المتوسط الحسابي لهذ السؤال (1.8067)، وبمتوسط مرجّح للسؤال هو (1,94)، وبهذا فإن السؤال حصل على الرتبة (7) حسب أعلى متوسط مرجّح. وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (5)

الفقرة (5): التحدي الأبرز الذي تخلل التجربة البرلمانية في العراق هو.						
تعدد الولاءات السياسية و الحزبية	الفساد بكل مسمياته	غياب الوعي الجماهيري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
77	42	31	.81529	2.0800	2,30	3

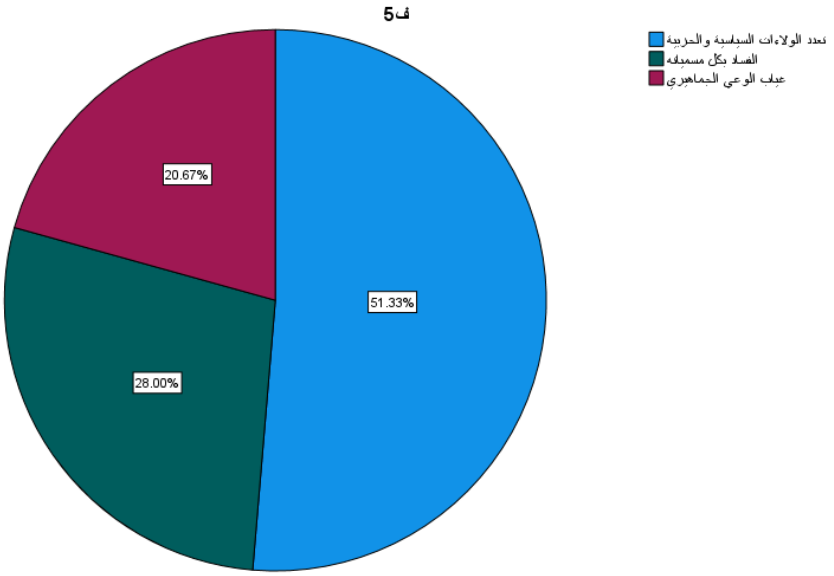

شكل رقم (5) التحدي الأبرز الذي تخلل التجربة البرلمانية في العراق هو

أما في الاجابة على هذا السؤال فإنه (77) منهم أجاب بـ (تعدد الولاءات السياسية والحزبية) ونسبتهم 51.33%)، و (42) منهم أجاب بأن (الفساد بكل مسمياته) هو التحدي الأبرز وشكّلوا نسبة (28.00%)، أما الذين اجابوا بـ (غياب الوعي الجماهيري) فهم (31) ونسبتهم (20.67%)، وبمتوسط مرجّح للسؤال هو (2,30)، وبهذا أخذ السؤال الرتبة (3). وكما هو موضّح في الجدول والشكل البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (6)

الفقرة (6): صنع القرار في العراق بعد عام 2005، تأثر بـ .						
قادة الأحزاب السياسية	أصحاب المناصب العليا في الدولة	قوى خارجية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
64	29	57	.88003	2.1933	2,04	6

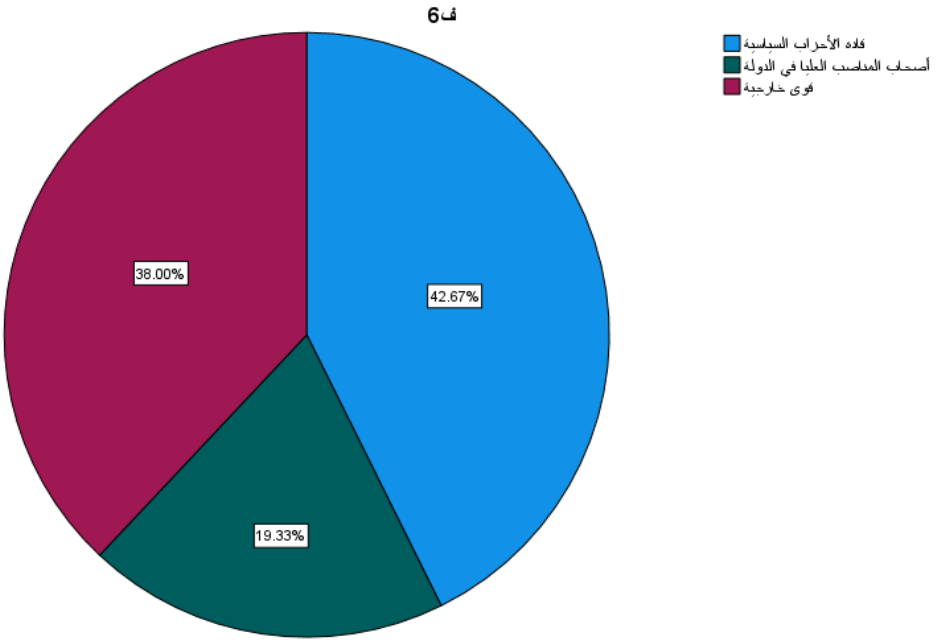

شكل رقم (6) صنع القرار في العراق بعد عام 2003، تأثّر بـ

وفي هذا السؤال المطروح أعلاه، فإن الاساتذة الذين اجابوا بـ (قادة الأحزاب السياسية) هم (64) ونسبتهم (42.67%)، كما أجاب (29) منهم على (أصحاب المناصب العليا في الدولة) ونسبتهم (38.00%)، بينما أجاب (57) على خيار (قوى خارجية) ونسبتهم (19.33%)، وبهذا فإن الانحراف المعياري (.88003)، أما المتوسط الحسابي فكان (2.1933)،بينما كان المتوسط المرجّح لهذا السؤال هو (2,04)، ورتبة السؤال (6). وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (7)

الفقرة (7): إنَ الاسلوب الأمثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر.

الاصلاح الدستوري(تعديل الدستور)	إلغاء الدستور	ضغط من قوى خارجية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	رتبة المتوسط المرجّح
86	44	20	.79509	1.5933	2,44	2

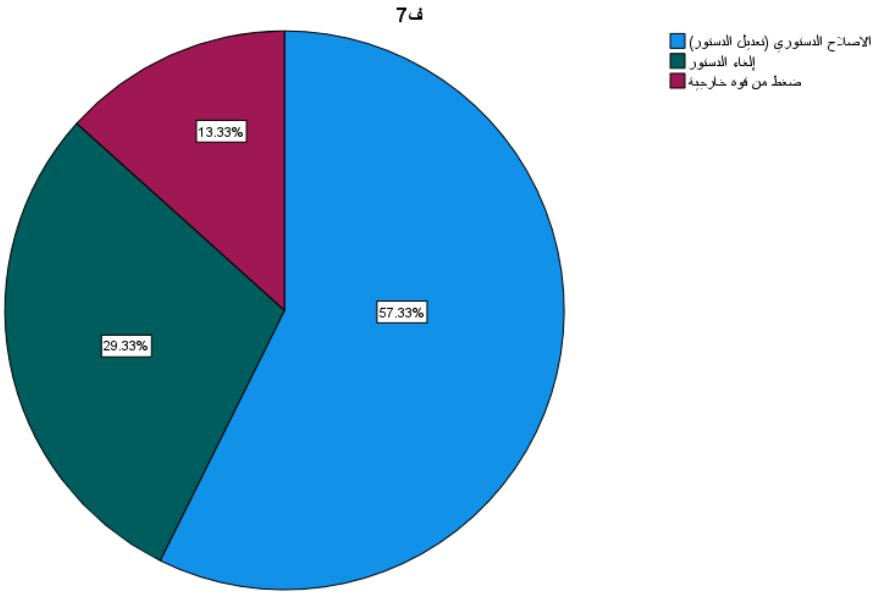

شكل رقم (7) أن الاسلوب الأمثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر

أجاب (86) من الاساتذة على (الاصلاح الدستوري (تعديل الدستور)) وسبتهم (57.33%) وهي أعلى نسبة في هذا السؤال، وأجاب (44) على (إلغاء الدستور) ونسبتهم (29.33%)، بينما أجاب (20) منهم على ضغط من (قوة خارجية) ونسبتهم (13.33%)، وبانحراف معياري (.79509)، وكان المتوسط الحسابي لها (1.5933)، والمتوسط مرجّح هو (2,44)، وبهذا فإن السؤال حصل على الرتبة (2). وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

ب- الفقرات ذوات المقياس الثنائي: وهي الفقرات (8 ،9، 10)، وسيتمم تناولها كما يأتي:

جدول شكل رقم (8)

الفقرة (8): إن الفشل أو القصور ليس في شكل النظام البرلماني نفسه، وإنما في التطبيق العملي له.					
نعم	كلا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
112	38	.45857	2.667	1,75	1,5

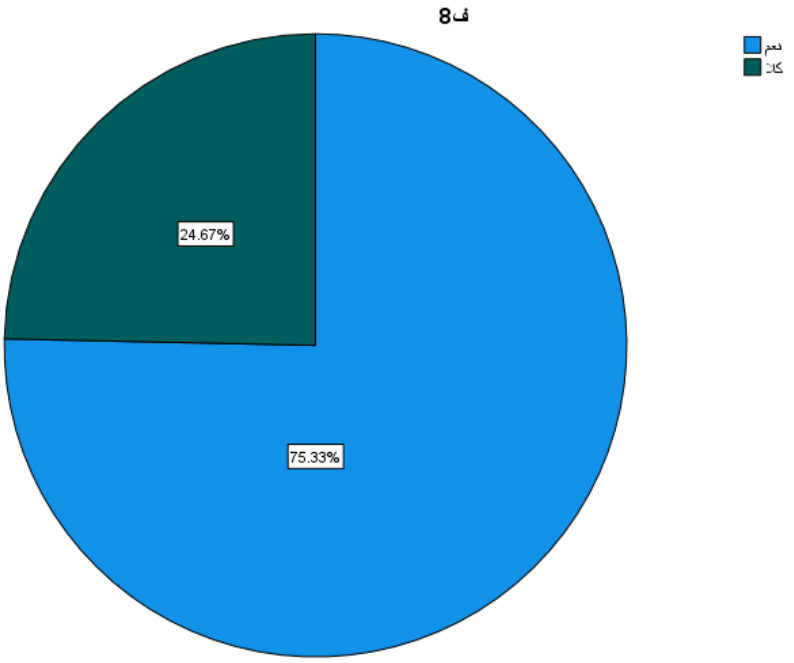

شكل رقم (8) إن الفشل او القصور ليس في شكل النظام البرلماني نفسه، وإنما في التطبيق العملي له

وعند اجابة طلبة الدراسات العليا على السؤال أعلاه، نجد أن (112) منهم أجاب بـ (نعم) وشكّلوا نسبة (75.33%)، بينما الذين أجابوا بـ (كلا) منهم (38) وشكّلوا نسبة (24.67%). لذا فإن الانحراف المعياري هنا هو (.45857)، والمتوسط الحسابي (2.667)، أما المتوسط المرجّح فكان (1,75)، وبهذا المتوسط المرجّح أخ السؤال الرتبة (1,5)

جدول وشكل رقم (9)

الفقرة (9): النظام الرئاسي، سيلاقي قبولا من الشعب 0					
نعم	كلا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
113	37	.48351	1.3667	1,75	1,5

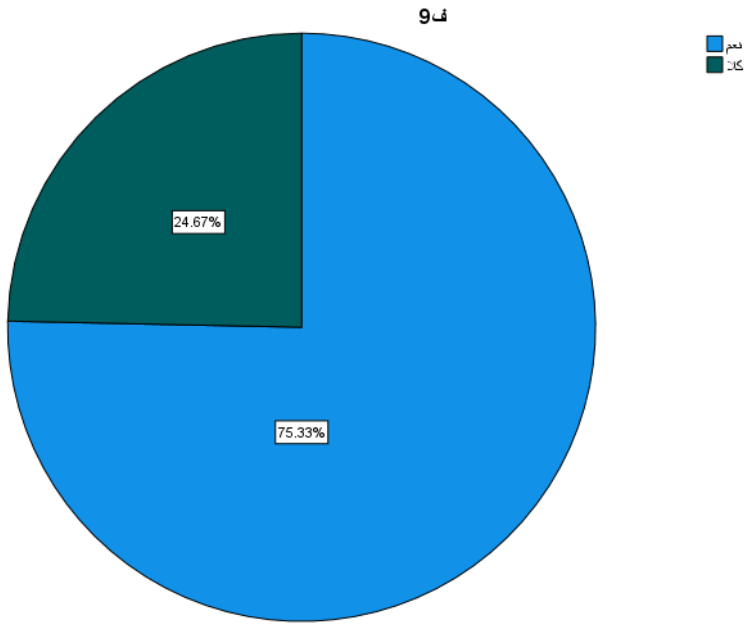

شكل رقم (9) النظام الرئاسي سَيُلاقي قبولاً من الشعب

وعند ملاحظة الاجابة على هذ السؤال، بأن النظام الرئاسي هل سَيلاقي قبولاً من الشعب، أجاب (113) منهم بـ (نعم) ومثّلوا نسبة (75.33%)، بينما أجاب (37) منهم بـ (كلا) وكانت نسبتهم (24.67%)، وبانحراف معياري (.48351)، والمتوسط الحسابي هو (1.3667)، أما المتوسط المرجّح للسؤال هو (1,75) وبالرتبة (1,5) بين المتوسطات في هذه الفئة. وكما هو موضّح في الجدول والشكل البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (10)

الفقرة (10): قانون الاحزاب العراقي الذي افرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية 0					
نعم	كلا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
48	102	.47750	1.6533	1,32	3

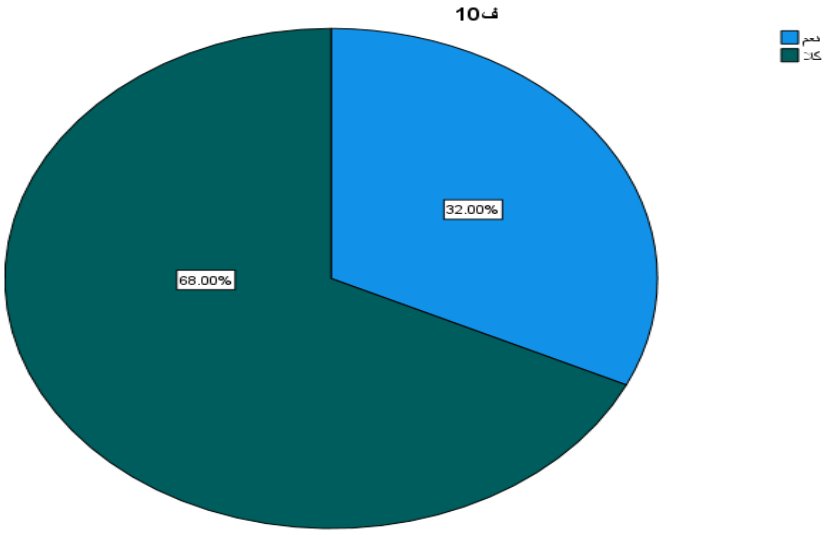

شكل رقم (10) قانون الاحزاب العراقي الذي افرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية

وفي هذا السؤال الأخير أجاب (48) بـ (نعم) أن قانون الاحزاب يتوافق مع المرحلة السياسية ونسبتهم (32.00%)، بينما أجاب (102) بـ (كلا) لم يتوافق ونسبتهم (68.00%)، إذ كان الانحراف المعياري لهذا السؤال (.47750)، وكان المتوسط الحسابي (1.6533)، والمتوسط المرجّح هو (1,32)، وبالرتبة (3). وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

2- تحليل بيانات الطلبة : أما هنا فسيتم تحليل نتائج طلبة الدراسات العليا بمعزل عن تحليل أساتذة الجامعات. وكل فقرة على حدا وبحسب نوع المقياس الذي تم استخدامه وفي جداول احصائية، ومن ثم تمثيل نسبها بيانياً وكما يأتي:

أ- **الفقرات ذوات المقياس الثلاثي**: وهي الفقرات (1-7)، وكما يأتي:

جدول وشكل رقم (1)

الفقرة (1): حقت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2005، أهدافها المرجوة.

لا أوافق	أوافق	غير مهتم	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
93	34	23	.54870	1.2600	2,46	1

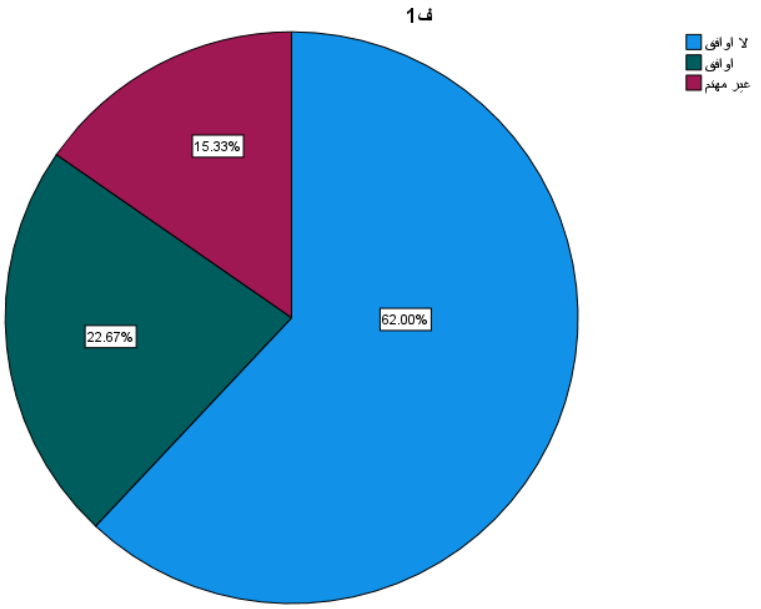

شكل رقم (1) حقت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2005، أهدافها المرجوة.

وعند ملاحظة الاجابة على السؤال (1)، من قبل الطلبة وعلى خيار (لا أوافق) فإن (93) ممن لا يوافق على أن التجربة البرلماني في العراق كانت قد حققت أهدافها المرجوة وكانوا يشكّلون (62.00%) من المجموع الكلي للفئة (150)، أما الذين وافقوا على أن التجربة البرلمانية كانت قد حققت فعددهم (34) وشكّلوا نسبة (22.67%)، بينما الأساتذة الغير مهتمين بالإجابة على السؤال فهم (23) وشكّلوا نسبة (15.33%). فالانحراف المعياري (.54870)، أما المتوسط الحسابي (1.2600)، والمتوسط المرجّح لهذه الفقرة هو(2,46)، وهذا السؤال أخذ الرتبة (1) كأعلى متوسط مرجّح. وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (2)

الفقرة (2): أنتَ من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي.

لا أوافق	أوافق	غير مهتم	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط الحسابي
49	76	25	.54870	1.7400	2,16	7

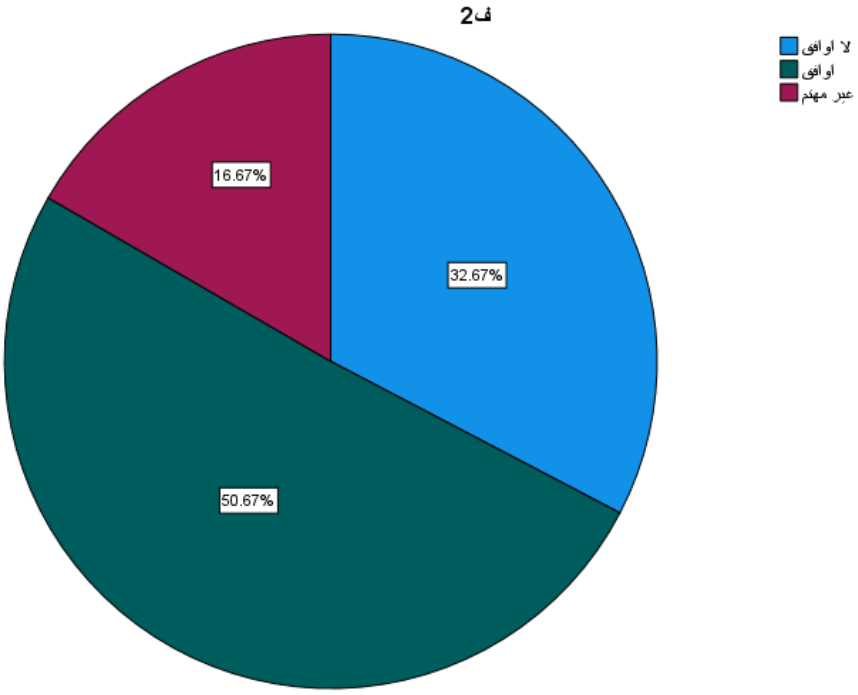

شكل رقم (2) أنتَ من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي.

في الجدول والرسم البياني أعلاه، يتبّين بأن (49) من مجموع (150) وهم ما شكّلوا نسبة (32.67%) من الطلبة لم يؤيدوا الانتقال إلى النظام الرئاسي، أما من أيدوا ذلك فهم (76) وشكّوا نسبة (50.67%) وكانت هذه النسبة الأكبر في السؤال، بينما الذين لم يهتموا بالإجابة على السؤال فهم (25) ونسبتهم (16.67%)، إذ إن الانحراف المعياري لهذا السؤال (.54870)، والمتوسط الحسابي (1.7400)، بينما كان المتوسط الحسابي المرجّح لهذا السؤال (2,16) وحصل على الرتبة (7) بالنسبة لأعلى متوسط مرجّح.

جدول وشكل رقم (4)

الفقرة (4): النظام السياسي الملائم والأصح لواقع العراق.						
برلماني	رئاسي	مختلط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط الحسابي
57	65	28	.55708	1.7200	2.19	6

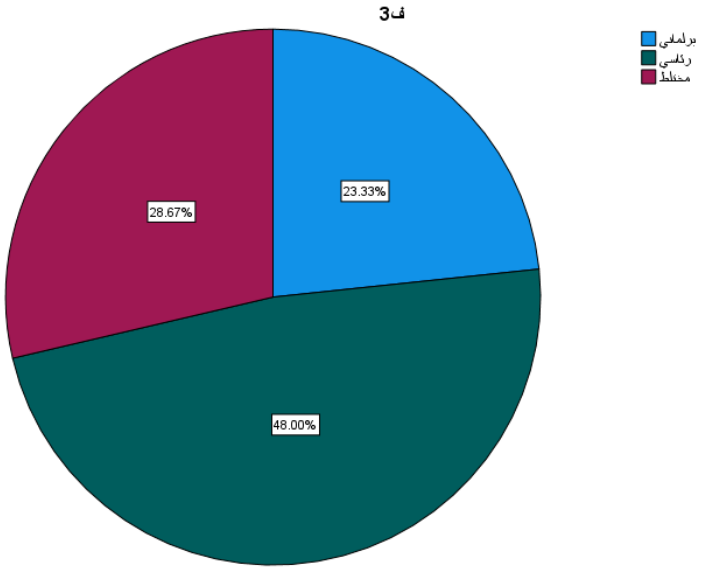

شكل رقم (4) النظام السياسي الملائم والأصلح لواقع العراق

ي حال الاجابة عن ما هو النظام السياسي الأصلح لواقع العراق، فأجاب (57) طالباً (بالبرلماني) وهم شَكّلوا ن 23.3%)، أما الذين أجابوا بـ (رئاسياً) فهم(65) أي بنسبة (48.00%) وهم أعلى نسبة في هذا السؤال، فيم م (23) منهم بالإجابة وشكّلوا نسبة (28.67%)، وكان الانحراف المعياري هنا (.55708)، والمتوسط الحس 1.720)، وبمتوسط مرجّح للسؤال هو (2,19)، وبهذا فإن السؤال حصل على الرتبة (6) حسب أعلى متو جّح. وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (6)

الفقرة (6): صنع القرار في العراق بعد عام 2005، تأثر بـ .						
قادة الأحزاب السياسية	أصحاب المناصب العليا في الدولة	قوى خارجية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
46	29	75	.89994	1.9533	1,80	5

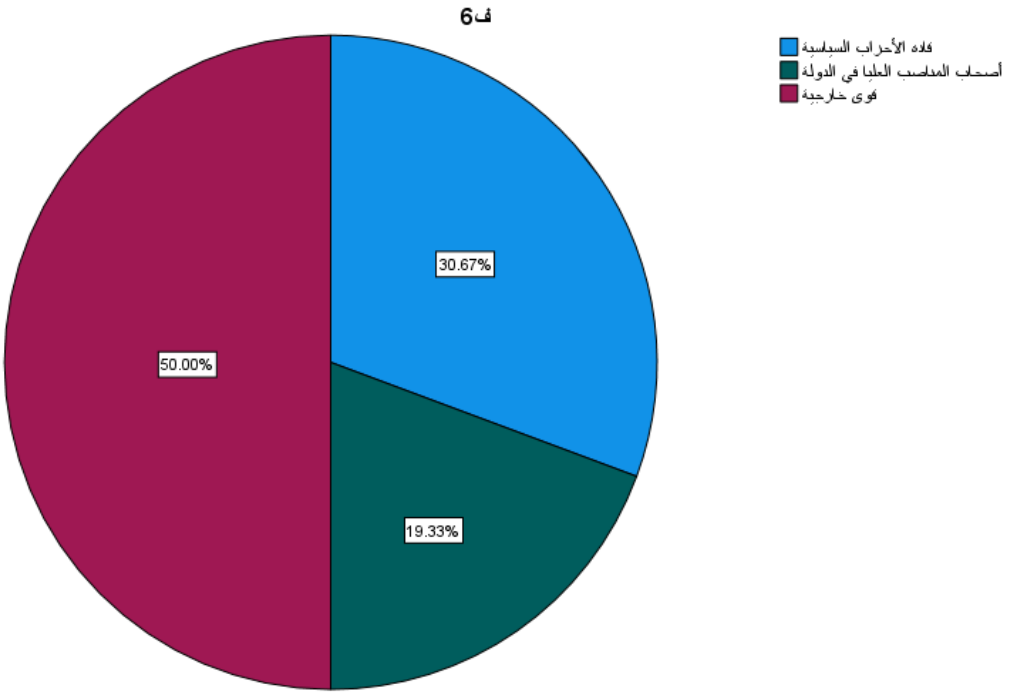

شكل رقم (6) صنع القرار في العراق بعد عام 2005، تأثر بـ

إن الطلبة هنا والذين اجابوا بـ (قادة الأحزاب السياسية) هم (46) ونسبتهم (30.67%)، كما أجاب (29) منهم على (أصحاب المناصب العليا في الدولة) ونسبتهم (19.33%)، بينما أجاب (75) على خيار (قوى خارجية) ونسبتهم (50.00%)، وبهذا فإن الانحراف المعياري هنا هو (.89994)، أما المتوسط الحسابي فكان (1.9533)، بينما كان المتوسط المرجّح لهذا السؤال هو (1,80)، ورتبة متوسطة المرجّح هي (5).

جدول وشكل رقم (7)

الفقرة (7): إنَ الاسلوب الأمثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر.						
الاصلاح الدستوري(تعديل الدستور)	إلغاء الدستور	ضغط من قوى خارجية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	رتبة المتوسط المرجّح
90	31	29	.79509	1.5933	2,40	2

الفقرة (9): النظام الرئاسي، سيلاقي قبولا من الشعب 0					
نعم	كلا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
95	55	.43252	1.2467	1,63	2

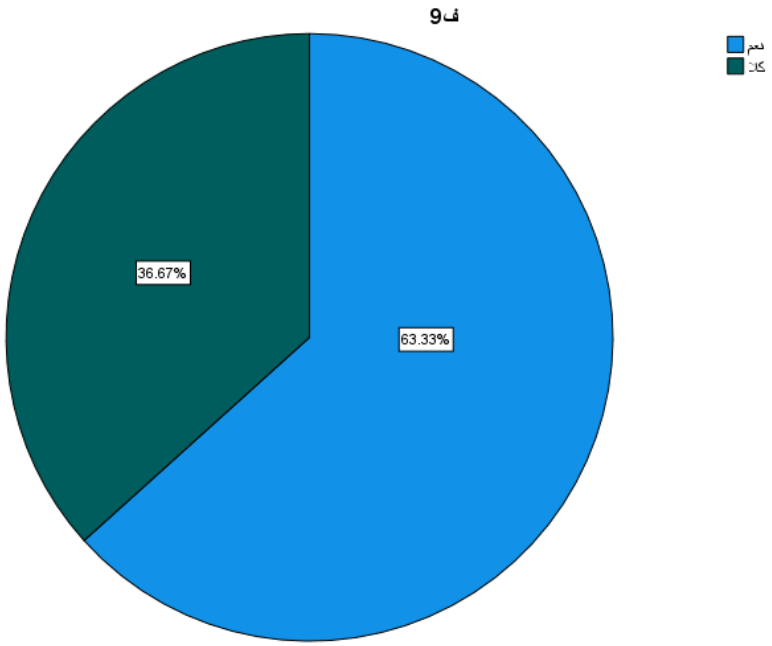

شكل رقم (9) النظام الرئاسي سَيُلاقي قبولاً من الشعب

وكذلك فعند ملاحظة اجابة الطلبة على السؤال هنا، أجاب (95) منهم بـ (نعم) ومثّلوا نسبة (63.33%)، بينما أجاب (55) منهم بـ (كلا) وكانت نسبتهم (36.67%)، وكان الانحراف المعياري لهذا السؤال هو (.43252)، بينما كان المتوسط الحسابي (1.2467)، أما المتوسط المرجّح للسؤال هو (1,63) وبالرتبة (2) بين المتوسطات المرجّحة في هذه الفئة. وكما هو موضّح في الجدول والشكل البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (10)

الفقرة (10): قانون الاحزاب العراقي الذي افرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية 0					
نعم	كلا	الانحراف المعياري	المتوسط الحاسابي	المتوسط المرجّح	رتبة المتوسط المرجّح
52	98	.46804	1.6800	1,34	3

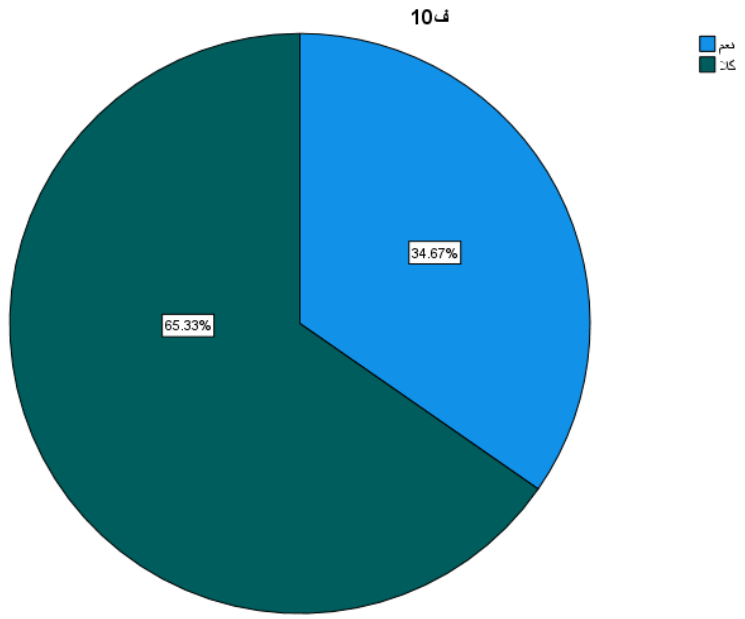

شكل رقم (10) قانون الاحزاب العراقي الذي أفرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية

وعند ملاحظة اجابة طلبة الدراسات العليا في هذا السؤال الأخير نجد بأن (52) بـ (نعم) أن قانون الاحزاب يتوافق مع المرحلة السياسية ونسبتهم (34.67%)، بينما أجاب (98) بـ (كلا) لم يتوافق ونسبتهم (65.33%)، إذ كان الانحراف المعياري هنا (.46804)، وكان المتوسط الحسابي (1.6800)، والمتوسط المرجّح هو (1,34)، وبالرتبة (3) بين المتوسطات المرجحة لهذه الفئة وبالفقرات من (1) إلى (10). وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

كانت هذه الجداول والنسب والتمثيل البياني لإجابات الفئتين (أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا) على استمارة الاستبيان وتم بيان اجابات كل فئة من هاتين الفئتين على كل فقرة أو سؤال، ومن ثم تم تمثيلها برسومات بيانية وتم احصاء كلاً من الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والمتوسط المرجّح لكل فقرة ورتبتها. وفيما يلي سَنُدرج مجموع كل من الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لجميع الفقرات وكل فئة على حدا وكما يأتي :

جدول وشكل رقم (11)

العينة أو الفئة	عدد العينة	قيم الانحرافات المعيارية لجميع الفقرات	قيم المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات
أساتذة الجامعات	150	3.17876	17.3867
طلبة الدراسات العليا	150	2.50033	16.1733

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

أما هنا فسنعرض مناقشة النتائج النهائية التي توصلت لها الدراسة بكل جدول من الجداول التي سبق إدراجها ووفقاً لترتيب أسئلة استمارة الاستبيان وكما يأتي:

أولاً: بحسب الجدول رقم (1)، فإنه كما ذكرنا سابقاً أن الأساتذة الذين اجابو على السؤال رقم (1) بالخيار (لا أوافق)، حققت التجربة البرلمانية في العراق بعد عام 2005 أهدافها المرجوة عددهم (119) وطلبة الدراسات العليا (93)، وبذلك يصبح مجموعهم (212)، والذين وافقوا (57)، أما الذين لم يهتموا (31)، وأن نسبة (212) نسبة غير قليلة علماً أن مجموع عينة الدراسة كاملةً (300) وهذا يُفسّر عزوفهم عن النظام البرلماني وعدم رضاهم عنه في العراق. أما نسبة الانحراف المعياري لهذا السؤال لكلا الفئتين هو (296551) وهي أعلى قيمة أنحراف معيارية بين القيم الأخرى.

ثانياً: وتُظهر بيانات الجدول رقم (2)، أن الذين أيدوا الانتقال نحو النظام الرئاسي في العراق من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا مجتمعين هم (171) وهي نسبة عالية تتجاوز نصف عينة الدراسة والتي هي (150). وبقيمة انحراف معيارية قدرها (123490).

ثالثاً: أما بيانات الجدول رقم (3)، فَتُبين أن مجموع العينة الذين لم يوافقوا عل أن النظام الرئاسي يعالج التحديات التي يعاني منها المجتمع العراقي هم (85)، والذين وافقوا (164)، أما الذين لم يهتموا فهم (51). وهذا يعني أن أعلى نسبة اجابة على هذا السؤال هي (164) وهي نسبة غي قليلة فهي تتجاوز النصف. وبقيمة انحراف معياري للسؤال من مجموع العينة كاملةً هي (63004).

رابعاً: كما تُظهِر بيانات الجدول رقم (4) والذي يتضمن السؤال: النظام الأصلح للواقع العراق هل هو برلماني، فأجاب (89) من مجموع العينة الكلي بالبرلماني، وأجاب (160) بالرئاسي، بينما أجاب (51) بالمختلط. ونلاحظ بأن أعلى نسبة هم من أجابوا بالرئاسي، وهذا يعني مدا رضاهم وتوجههم على النظام الرئاسي. وبقيمة انحراف معيارية هي (132611).

خامساً: بينما أظهرت بيانات الجدول رقم (5)، حول التحدي الأبرز الذي تخلل التجربة البرلمانية في العراق، أن أعلى نسبة اجابة كانت على تعدد الولاءات السياسية والحزبية (121)، فهي أعلى من خيار الفساد بكل مسمياته (92)، وغياب الوعي الجماهيري (86). وأن قيمة الانحراف المعياري لذا السؤال (160911) وهي ثالث أعلى قيمة انحراف معياري بين الأسئلة بعد السؤال (1) و (6).

سادساً: وعند ملاحظة الجدول رقم (6) والذي تضمن السؤال (إن صنع القرار في العراق بعد عام 2005 تأثر بـ، فإن (110) أجابوا على (قادة الاحزاب السياسية)، و(58) أجابوا على (أصحاب المناصب العليا في الدولة، بينما أجاب (132) على قوة خارجية وهم النسبة الأعلى في هذا السؤال، مما يُفسّر أن (132) يعزون أن عملية صنع القرار في العراق تتأثر بقوة خارجية أي تدخل خارجي في شؤون الدولة. وحصل هذا السؤال على قيمة انحراف معياري (167512) وهي ثاني أعلى قيمة انحراف معيارية بعد السؤال (1).

سابعاً: وفي حال لاحضنا بيانات الجدول رقم (7) فإن الاجابات على السؤال (إن الاسلوب الامثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر:)، إذ أجاب (176) يكون عبر الاصلاح الدستوري (تعديل الدستور)، وأجاب (75) بأنه يكون عن طريق إلغاء الدستور، بينما (49) أجابوا يكون عبر ضغط من قوة خارجية. والملاحظ أن النسبة الاكبر من عدد الاجابات ذهبت للاصلاح الدستوري (تعديل الدستور).وهذا يعني أن الأغلبية يريدون اصلاحاً دستورياً على بعض مواد الدستور.

ثامناً: وعندما نلاحظ الجدول رقم (8)، والذي يتضمن السؤال (أن الفشل والقصور ليس في شكل النظام البرلماني وغنما في التطبيق العملي له)، وهذا السؤال من الأسئلة ذوات المقياس الثنائي والسببية أي يتضمن خياران للإجابة مع حقل للسبب وكمل موجود في استمارة الاستبيان المُدرجة في الملاحق. إذ أجاب (223) بـ (نعم)، وأجاب (77) بـ (كلا). نلاحظ هنا أن العدد الأكبر من مجوع العينة الكلي يروا بأن القصور ليس في شكل النظام البرلماني وانما في تطبيقه عملياً في العراق فهو كنظام لا يحوي العيوب أو المآخذ. وبلغت قيمة الانحراف المعياري لهذا السؤال (91367). كما عللوا إجاباتهم على هذا السؤال بالأسباب الآتية:

1. إن تعدد الأحزاب بصورة عامة، وتعدد وتعارض مصالحها بصورة خاصة هو السبب الأكثر تأثيراً على قصور واجبات النظام البرلماني في العراق.
2. إن السبب الرئيس، هو المؤسسة البرلمانية نفسها، وأصحاب القرار في الدولة.
3. وهناك من ذكر بأنه لم تُطّبق قاعدة (الرجل المناسب في المكان المناسب)، وهذا من دواعي قصور النظام البرلماني في العراق.
4. وهناك من يعلل بضعف أو غياب دور الرقابة المركزية. وانشغال البعض في تحقيق المصالح الخاصة.

5. بينما علل البعض، أن قصور النظام البرلماني في العراق كان بسبب الضغوطات السياسية الخارجية، وعدم أخذ **القرارت** التي تصب في مصلحة الصالح العام.
6. أما البعض في اجاباتهم عللوا، بأن اهمال السلطات للعديد من فقرات الدستور وعدم العمل بها، هو السبب وراء قصور النظام البرلماني وتشوهه في العراق.
7. بينما يُعزي البعض قصور النظام البرلماني في العراق عن دوره السياسي، هو أن الشعب يفتقر للثقافة السياسية التي تُساعد في اختيار النخبة السياسية.
8. وهناك من ذكر بأن السبب هو أن غالبية الأحزاب السياسية هي دينية وليست مجتمعية لصالح المجتمع في دينية ذات ولاء خارجي.
9. وفي حال لاحظنا الجدول رقم (9)، هل النظام الرئاسي سَيُلاقي قبولاً من الشعب: أجاب (208) بـ (نعم)، بينما أجاب (92) بـ (كلا). وهذا يفسّر مدى توجه العينة نحو النظام الرئاسي. وكانت قيمة الانحراف المعياري لهذا السؤال هي (91603). وعلل بعض الذين أجابوا على السؤال بالآتي:

اولاً: أن من أجابوا بـ (كلا) لم يُلاقي النظام الرئاسي قبولاً من الشعب، هو أن في النظام الرئاسي يَضيع من هم الجمهور الحقيقي المحب للوطن، وبين جمهور الرئيس الذين يسعون وراء مصالح وأوهام وشعارات.

ثانياً: البعض ممن أجابوا بـ (كلا) سوف لم يُلاقي قبولاً من الشعب، بأن الفساد سوف يعم في البلاد.

ثالثاً: والذين أجابوا بـ (كلا) سوف لم يُلاقي قبولاً، أن النظام الرئاسي هو أشبه بالدكتاتوري.

رابعاً: أما الذين أجابوا بـ (نعم) سوف يُلاقي القبول، فقد ذكروا: أننا سوف ننتقل لنظاماً سياسياً أكثر واقعيا.

عاشراً: وأخيراً وليس آخراً، فإن البيانات في الجدول رقم (10)، تُبين أن من أجابوا عل السؤال (قانون الأحزاب العراقي يتوافق مع المرحلة السياسية بـ (نعم) هم (100) من المجموع الكلي لعينة الدراسة، ومن أجابوا بـ (كلا) لم يتوافق هم (200) أستاذاً وطالباً، وهذا يُظهِر أن ثلاثة أرباع عدد العينة أبدوا عدم الرضا على قانون الأحزاب العراقي وأنه لم يتوافق مع المرحلة السياسية التي يمر بها العراق. بينما حصل هذا السؤال الأخير على قيمة انحراف معيارية هي (94554).

الخاتمة:

بناءً على كل ما سبق ذكره، أتّضح كل الجدول الاحصائية التي أُدرِجَت سابقاً، والبيانات الاحصائية التي تضمنتها هي بيانات واقعية خضعت لمحكمين وخبراء أثبتوا دقتها، فهي بيانات أخرجها البرنامج الإحصائي العلمي المعروف بـ (SPSS). فبعد تحليلها وتفسيرها والتأكد من مدى دقتها دُقِقَت ثلاث مرات. ومن ثم إدخال البيانات الرئيسية لِتُرسم الأشكال البيانية لكل فئة من الفئتين وعلى كل فقرة بالشكل الكروي والتي احتوت النسب المئوية للإجابات على كل خيار من خيارات السؤال الواحد. فنتج عن ذلك أن النسبة الأكبر من عدد العينة اتجهوا للأخذ بالنظام الرئاسي.

الاستنتاجات:

ومن جانب آخر أستفاد الباحث من خطوات الدراسة الميدانية (عملياً) وايضاً توصلت الدراسة لجملة استنتاجات:

اولاً: التعرف على برنامج (SPSS)، كيفية التشغيل وإدخال البيانات ومخرجات البرنامج وكيفية رسم الاشكال البيانية. وكان ذلك عبر منصة (Youtube). وكذلك متابعة البيانات مع الخبير الاحصائي خطوةً بخطوة والاستفساراارات المتكرر.

ثانياً: بعد رسم الجداول الاحصائية، ومعرفة كيفية إضافة صفوف وأعمدة وطريقة إزالتها. وعن طريقها تم التوصل الى ان النسبة الاكبر من عينة البحث اتجهت لاختيار النظام الرئاسي

ثالثاً: لقد تم إخراج النسبة المئوية لكل عدد.

رابعا: بعد جمع أو اخراج قيمة الانحراف المعياري في ضوء البيانات المتوفرة، اتضح ان السؤال رقم (1) حصل وفي كلتا الفئتين حصل على اعلى قيمة انحراف معياري هي (296551).

Conclusion:

Based on all of the aforementioned, it became clear that all the statistical tables that were previously included, and the statistical data included in it are realistic data that were subject to arbitrators and experts who proved their accuracy, as they are data produced by the scientific statistical program known as (SPSS). After analyzing and interpreting it and making sure of its accuracy, it was checked three times. And then enter the main data to draw the graphs for each of the two categories and for each paragraph in the spherical shape, which contained the percentages of the answers to each of the options of one question. As a result, the largest percentage of the sample tended to adopt the presidential system.

Conclusions:

On the other hand, the researcher benefited from the steps of the field study (practically), and the study also reached a number of conclusions, including:

First: Getting acquainted with the SPSS program, how to operate it, enter data, outputs of the program, and how to draw graphs. And it was via the YouTube platform)). As well as following up the data with the statistician, step by step, and frequent inquiries.

Second: After drawing the statistical tables, knowing how to add rows and columns and how to remove them. Through it, it was concluded that the largest percentage of the research sample tended to choose the presidential system

Third: The percentage for each number has been taken out.

Fourth: After collecting or subtracting the standard deviation value in the light of the available data, it became clear that question No. (1) got, in both categories, the highest standard deviation value, which is (296551).